A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/AC.237/NC/4
26 October 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع
اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ

# ملخص تنفيذي
# للبلاغ الوطني

# استراليـــا

المقدم بموجب المادتين ٤ و١٢
من
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

وفقا لمقرر اللجنة ٢/٩، يتعين على الأمانة المؤقتة أن توفر، باللغات الرسمية للأمم المتحدة، الملخصات التنفيذية للبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول.

يمكن الحصول على نسخ من البلاغ الوطني الاسترالي من:

Department of the Environment
Information Unit
GPO Box 787
Camberra ACT2601
Fax: (06) 274-1970

# استراليا

## مقدمة

١- وقّعت استراليا، بالإضافة الى أكثر من ١٥٠ بلدا، على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وأصبحت استراليا تاسع بلد يصدق على الاتفاقية عندما قامت بايداع صك تصديقها لدى الأمين العام للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٢- ويبين البلاغ الوطني الكيفية التي تفي بها استراليا بالتزاماتها الدولية بوصفها طرفا من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية. ويقدم البلاغ الوطني استعراضاً عاماً أولياً للظروف الوطنية التي تؤثر في قدرة استراليا على الاستجابة كما يبين الاستراتيجيات والتدابير التي اعتمدت حتى الآن لمعالجة ظاهرة الدفيئة.

## السياق الوطني لاستراليا

٣- استراليا أكثر قارات العالم انخفاضاً وتسطحاً وهي، بعد أنتاركتيكا، أكثر القارات جفافاً. وتبلغ مساحة الكتلة الأرضية لاستراليا ما يزيد عن ٧٦٨ مليون هكتار وبذلك فهي سادس أكبر بلدان العالم ولكن كثافتها السكانية لا تزيد عن شخصين في كل كيلومتر مربع. وقد بلغ عدد سكانها ١٧,٥ مليون نسمة في حزيران/يونيه ١٩٩١، أي بزيادة نسبتها ١,٤ في المائة عن العدد المسجل في السنة السابقة. وشكلت الهجرة الصافية ما نسبته ٤٣ في المائة من هذه الزيادة. وفي الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢، بلغ معدل النمو السكاني مستوى يفوق مثيله في جميع البلدان الأخرى المدرجة في المرفق الأول باستثناء تركيا.

٤- وتوجد في استراليا مجموعة متنوعة واسعة من المناطق المناخية. ويعتبر التفاوت في هطول الأمطار سمة مميزة لأجزاء كثيرة من القارة. وتشكل الأحداث المناخية العنيفة مثل حالات الجفاف والفيضانات والأعاصير المدارية والعواصف الشديدة وحرائق الغابات عوامل بيئية منتظمة تتطلب المرونة والتكيف.

٥- ويشتمل استخدام الأراضي في استراليا على مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك الزراعة والحراجة، وحفظ الطبيعة، والتعدين، وإقامة المستوطنات البشرية والهياكل الأساسية. وتدل التقديرات على أن الكتلة الحيوية القائمة حالياً للغطاء النباتي الحرجي تحتوي على نحو ٧٠ جيغاطن من ثاني أكسيد الكربون. وتشتمل الموارد الحرجية لاستراليا على نحو ٤١ مليون هكتار من الغابات الطبيعية ومليون هكتار من الأراضي المزروعة. وقد أنشأت استراليا، إدراكاً منها للطابع الفريد والشديد التنوع الذي تتسم به الحياة الحيوانية والنباتية فيها، منطقة هي من أكبر مناطق العالم المخصصة لحفظ الطبيعية تشتمل على أكثر من ٥٠ مليون هكتار من الحدائق والمحميات الطبيعية البرية ونحو ٤٠ مليون هكتار من المناطق البحرية والنهرية المحمية.

٦- وفي حين أن قطاع الخدمات يتسم بأهمية متزايدة بالنسبة للاقتصاد (حيث يشكل ما نسبته ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في التسعينات)، فإن استراليا تعتمد اعتماداً شديداً على تصدير الوقود

الأحفوري. وفي الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١، شكلت صناعة الفحم ما نسبته ١٤,٥ في المائة من مجموع الصادرات السلعية. ولا توجد في استراليا أية مرافق محلية لتوليد القدرة النووية، وهي تنظم بشكل صارم تطوير مناجم اليورانيوم الجديدة فضلاً عن صادرات اليورانيوم. وهذا يتناقض على نحو ملحوظ مع الحالة في سائر بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حيث يبلغ متوسط استهلاك الطاقة النووية ما نسبته نحو ٢٣,٨ في المائة من مجموع استخدام الطاقة.

٧- وفي الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠، شكل قطاع إنتاج الطاقة، باستثناء إنتاج الفحم واليورانيوم، ما نسبته ٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، و١ في المائة من مجموع العمالة، وما مقداره ٦٠ مليار دولار استرالي في شكل استثمارات رأسمالية وما نسبته ٨ في المائة من مجموع ايرادات حكومة الكومنولث. وفي حين أن الطلب على الطاقة قد سجل نمواً قوياً على مدة العقود الثلاثة الأخيرة، فإن الكفاءة في إنتاج الطاقة في استراليا قد تزايدت على مدى هذه الفترة. ويقدر مجموع الانبعاثات بما يقل عن ١,٤ في المائة من الانبعاثات العالمية بالرغم من أن مستوى الانبعاثات بالنسبة للفرد يعتبر عالياً بالنظر الى التوجه التصديري للاقتصاد وحجم الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة مثل صناعة صهر الألومنيوم.

٨- وتعتمد استراليا، لأسباب تاريخية وجغرافية، على النقل البري المعتمد على استخدام الوقود الأحفوري وذلك بسبب توزع المراكز السكانية في أنحاء متباعدة عبر القارة وتدني الكثافة السكانية في المستوطنات ضمن المناطق الحضرية الرئيسية. ويشكل النقل البري ما نسبته نحو ٩٠ في المائة من عمليات نقل الركاب و٣٣ في المائة من عمليات نقل البضائع. وبصورة عامة، تشكل الانبعاثات الناشئة عن قطاع النقل ما نسبته نحو ٢٤ في المائة من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن استخدام الوقود الأحفوري.

٩- ومع أن استراليا تسلّم بأن البيانات العلمية الدقيقة بشأن الآثار الإقليمية المحتملة لتغير المناخ ليست متاحة بعد، فإن هناك جوانب ضعف معينة تتطلب اتخاذ إجراءات وفقاً لمبدأ الوقاية. ومن الأمثلة على ذلك أن المخاطر المحتملة لانتشار الأمراض والآفات المدارية يمكن أن تؤثر تأثيراً ضاراً على نشاطي الزراعة والرعي. وقد تتعرض المناطق الساحلية للعواصف والفيضانات على نحو أكثر تواتراً، مما يزيد من كلفة الهياكل الأساسية والخدمات.

**الجرد الوطني لغازات الدفيئة في استراليا**

١٠- لقد استخدمت استراليا منهجية تستند الى المنهجية المعتمدة من قبل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من أجل إعداد الجرد الوطني الاسترالي لغازات الدفيئة.

١١- ومن المسائل الرئيسية بالنسبة لاستراليا ما يتمثل في حرق الكتلة الحيوية من قبل الانسان، وهي ظاهرة ما برحت تحدث منذ ما لا يقل عن ٠٠٠ ٤٠ سنة كجزء من الممارسات المتعلقة بإدارة الأراضي، وهي لا تزال تستخدم في شتى أنحاء استراليا. والأضرار التي تلحق بالغطاء النباتي والحياة البرية والمستوطنات البشرية نتيجة للحرق المنتظم المتعمد للكتلة الحيوية بموجب شروط وأوضاع تخضع للمراقبة هي أقل من تلك الأضرار التي تسببها حرائق الغابات الفادحة الضرر. وبالنظر الى أن عمليات الحرق التي تخضع للمراقبة

لا تغير دورة الكربون الطبيعية، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناشئة عن هذا المصدر لم تدرج في عملية الجرد.

١٢- وفي حين أن الجرد يتسق بصورة عامة مع الحالة الراهنة للمعرفة العالمية فيما يتعلق بعمليات تقييم غازات الدفيئة، فإن مستوى دقة الأرقام يتفاوت بحسب نوعية البيانات المستقاة. فبينما تتسم تقديرات قطاع النقل مثلاً بدرجة عالية من الدقة (زائد أو ناقص ١٠ في المائة)، فإن قطاع استخدام الأراضي والحراجة وقطاع الزراعة يتسمان بدرجة من عدم التيقن أعلى بكثير (بمقدار مضاعف عادة). وهذا يرجع الى الصعوبة الملازمة للحصول على بيانات واحصاءات دقيقة بشأن تمهيد الأرض وبشأن المحتوى الكربوني للغطاء النباتي وللتربة. وسيستمر إجراء البحوث من أجل تحسين نوعية هذه البيانات.

١٣- وبالنسبة لعام ١٩٩٠، يبين الجرد أن حجم الانبعاثات من استراليا بلغ ٥٧٢ مليون طن من معادل ثاني أكسيد الكربون كان توزع الغازات فيها على النحو التالي:

| | |
|---|---|
| . ثاني أكسيد الكربون | ٧٣,٤ في المائة |
| . ميثان | ٢٢,٩ في المائة |
| . نيتروز | ٣,١ في المائة |
| . غازات أخرى | ٠,٦ في المائة |

١٤- وبلغ مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من جميع القطاعات في عام ١٩٩٠ ما مقداره ٤٢٠ مليون طن. وتشكل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن إنتاج واستخدام الطاقة الجزء الأعظم (٢٨٢ مليون طن). بينما شكلت الانبعاثات الناشئة عن التغييرات في استخدام الأراضي والحراجة ما يزيد قليلاً عن ٣٠ في المائة من المجموع.

١٥- وضمن قطاع الطاقة، يتمثل المصدر الرئيسي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في صناعات تحويل الطاقة التي تنتج ما مقداره ١٦٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون. وقد بلغ مستوى الانبعاثات من صناعات تحويل الطاقة ما يقارب ضعف الانبعاثات الناشئة عن قطاع النقل. ولا تشكل الانبعاثات من قطاع العمليات الصناعية سوى ١ في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وتمثل المصدر الرئيسي للانبعاثات في المجال الحيوي في تمهيد الأراضي لأغراض الزراعة، ويقدر فريق الخبراء حجم هذه الانبعاثات بما يتراوح بين ٣٩ مليون طن و٣٥٢ مليون طن مع تحديد الرقم ١٥٦ مليون طن باعتباره التقدير الأفضل. إلا أن الغابات المدارة تشكل مصرفاً لثاني أكسيد الكربون وقد بلغ حجم ثاني أكسيد الكربون الذي يتم امتصاصه بواسطة الغابات المدارة ومن خلال تحسين المراعي ما مقداره ٢٥ مليون طن أو ١٦ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناشئة عن تمهيد الأراضي.

١٦- وبلغت انبعاثات الميثان في عام ١٩٩٠ ما مقداره ٦,٢ مليون طن. وبالنسبة لمعادل ثاني أكسيد الكربون، شكلت انبعاثات الميثان البالغة ١٣١ مليون طن ما نسبته نحو ٢٣ في المائة من مجموع الانبعاثات البالغة ٥٧٢ مليون طن. وتتمثل المصادر الرئيسية لانبعاثات الميثان في النفايات والزراعة، ولا سيما المواشي.

١٧- وتشكل انبعاثات النيتروز البالغة ١٧,٤ مليون طن من معادل ثاني أكسيد الكربون ما نسبته ٣ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة لعام ١٩٩٠ البالغة ٥٧٢ مليون طن. وقد شكلت الزراعة المصدر الرئيسي لانبعاثات النيتروز.

١٨- وتبحث مصادر انبعاثات الغازات الأخرى الأقل أهمية في متن هذا التقرير.

**استراتيجية الاستجابة الوطنية لظاهرة الدفيئة**

١٩- يتمثل الإطار الأساسي لمعالجة تغير المناخ في استراتيجية الاستجابة الوطنية لظاهرة الدفيئة التي تم اعتمادها في عام ١٩٩٢ مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من الناحية الايكولوجية من قبل الحكومات الاسترالية (حكومة الكومنولث، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية). ومن المهم ملاحظة أن استراتيجية الاستجابة الوطنية هذه هي استراتيجية دينامية تنطوي على اعتماد نهج تدريجي يقوم على اتخاذ تدابير ترمي الى تحقيق نتائج فعالة من حيث الكلفة وذات فوائد مستديمة طويلة الأجل.

٢٠- وفي إطار المرحلة الأولى من التدابير المعتمدة في إطار استراتيجية الاستجابة الوطنية، وافقت الحكومات الاسترالية على مجموعة من المبادرات التي تقوم على أساس النهج الشامل المتمثل في معالجة جميع مصادر وقطاعات ومصارف غازات الدفيئة. وتحدد الغاية الأساسية للاستراتيجية في الهدف التخطيطي المؤقت وهو:

> التوصل بحلول سنة ٢٠٠٠ الى تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة (التي لا ينظمها بروتوكول مونتريال) على أساس مستوياتها لعام ١٩٨٨، وخفض هذه الانبعاثات بنسبة ٢٠ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٥ ... بشرط عدم قيام استراليا بتنفيذ أية تدابير استجابة تترتب عليها آثار ضارة على المستوى الوطني أو على القدرة التنافسية للتجارة الاسترالية، إذا لم تقم البلدان الرئيسية المولدة لغازات الدفيئة باتخاذ إجراءات مماثلة.

٢١- وتتمثل المبادرات الرئيسية الرامية الى معالجة انبعاثات غازات الدفيئة فيما يلي:

- الإصلاح الهيكلي لقطاع الكهرباء (بما في ذلك التخطيط المتكامل الأقل كلفة)
- تحديد أسعار الطاقة بحيث تعكس بشكل أفضل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
- إزالة العوائق التي تعترض سبيل التجارة الحرة والمنصفة في الغاز الطبيعي في استراليا
- تشجيع زيادة استخدام خيارات التوليد المشترك للطاقة ومصادر الطاقة المتجددة
- تحسين أداء استخدام الطاقة في القطاعات المنزلية والصناعية والتجارية وقطاع النقل
- توفير المعلومات لمستخدمي الطاقة.

٢٢- وتسلّم استراتيجية الاستجابة الوطنية بأن السياسات التي تحد من انبعاثات غازات الدفيئة يجب أن تكون مدعومة بإصلاحات مؤسسية وهيكلية ولا سيما في قطاع الطاقة. والمسؤولية عن هذا القطاع ملقاة في المقام الأول على عاتق الولايات في إطار نظام الحكم الفيدرالي في استراليا.

**إصلاحات سوق الكهرباء الوطنية**

٢٣- اتفق مجلس الحكومات الاسترالية (وهو محفل محلي يضم رؤساء الحكومة ويعنى بمناقشة قضايا السياسة الاستراتيجية العامة) على التعاون في تنفيذ عملية إصلاح هيكلي رئيسي لصناعة إمدادات الكهرباء. وقد تم إنشاء مجلس وطني لإدارة شبكة الكهرباء ليتولى الإشراف على تنفيذ إصلاحات تشتمل على إدخال المنافسة في قطاع توليد الكهرباء وإنشاء شبكة مستقلة مشتركة بين الولايات لتوصيل الامدادات مستقلة عن مصالح توليد وتوزيع الكهرباء. ومن المزمع أن يبدأ تنفيذ مشروع إقامة سوق الكهرباء التنافسية هذه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٥.

٢٤- إن هذا التوجه نحو إقامة سوق تنافسية سيتيح تحقيق مجموعة من الفوائد المحددة في مجال الطاقة. ومن شأن وجود سوق تنافسية أن يوفر المؤشرات السعرية الصحيحة التي تكفل أن يتم اعتماد التدابير المتعلقة بكفاية الطاقة، وخيارات الطاقة المتجددة، والتدابير المتخذة في جانب الطلب حيثما تكون هذه أكثر فعالية من حيث الكلفة.

٢٥- وهذا يعني، بالنسبة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، إتاحة الفرص لاستخدام أشكال أنظف للطاقة (مثل الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية) فضلاً عن تزويد مشاريع التوليد المشترك للطاقة وإدارة الطلب بالقدرة على التنافس مع الأشكال التقليدية لتوليد الكهرباء باستخدام الفحم. وتحتل استراليا بالفعل مكاناً رائداً على مستوى العالم فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الشمسية بينما تنفذ على مستوى المؤسسات بصورة تدريجية مشاريع التوليد المشترك للطاقة وإدارة الطلب.

٢٦- ومن الأمثلة على ذلك أن خطة عمل لإدارة الطلب وضعتها مصلحة الكهرباء في ولاية فيكتوريا أسفرت عن استثمار ما مقداره ٣٣ مليون دولار استرالي لاعتماد تدابير تتعلق بكفاية استخدام الطاقة لصالح مؤسسات الأعمال في فيكتوريا. وقد استخدمت المؤسسة الاسترالية للاتصالات السلكية واللاسلكية تكنولوجيات ضوئية فولطائية منذ الثمانينات لأغراض الاتصالات السلكية واللاسلكية، بينما استخدمت الحوافز الاقتصادية على المستوى الوطني لتشجيع الطلب على نظم تسخين المياه بالطاقة الشمسية. وفي جنوب استراليا، يتم استخدام الميثان الناشئ من مواقع دفن النفايات من أجل توليد الطاقة كمكمل لشبكة توليد الكهرباء في الولاية.

٢٧- ومن النقاط الرئيسية أيضا أن إقامة سوق وطنية للكهرباء قد أخذت توفر الحوافز للولايات النامية مثل ولاية كوينزلاند لكي تعتمد على القدرة الفائضة لتوليد الطاقة المتوفرة لدى ولايات مثل ولاية نيوساوث ويلز، وبذلك لا تعود هناك حاجة لتوليد طاقة كهربائية اضافية في المستقبل. وبالإضافة الى ذلك، فإن سياسات التسعير التي تعكس بشكل افضل الكلفة الكاملة للامدادات وتزيل الاعانات الشاملة ينبغي أن تشجع أيضا الاستثمارات المعقولة في الهياكل الأساسية للطاقة.

**المبادرات القطاعية**

٢٨- ثمة برنامج عمل وطني بشأن إدارة الطاقة على مستوى الكومنولث والولايات والأقاليم يتولى تنسيقه المجلس الوزاري المعني. ويجري العمل بنشاط، على المستوى الوطني أو مستوى الولايات أو الحكومات

المحلية، على دراسة أو تنفيذ مشاريع تتعلق بمراجعة حسابات الطاقة، واستخدام مواد البناء والأجهزة التي تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، فضلاً عن مبادئ توجيهية تتعلق باستخدام نظم التسخين والتبريد الشمسي السلبي في المنازل والتصاميم الاستراتيجية لتطوير المناطق الحضرية على نحو أكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

٢٩- وتسليماً بأهمية القطاعين السكني والتجاري في استخدام الطاقة، أعلن رئيس الوزراء في عام ١٩٩٢ عن مستويات مستهدفة بشأن كفاية الطاقة بالنسبة للمباني التي يملكها أو يشغلها الكومنولث. ومن المتوقع تحقيق زيادة في كفاية الطاقة بنسبة ١٥ في المائة خلال فترة خمس سنوات وبنسبة ٢٥ في المائة خلال فترة ١٠ سنوات. وفي قطاع الصناعة التحويلية، قام الكومنولث بتشجيع الشركات على اعتماد تدابير لزيادة كفاية الطاقة من خلال برامج مثل برنامج مراجعة حسابات الطاقة في المؤسسات، وبرنامج الانتاج الأنظف وبرنامج تحسين الأعمال من خلال الإدارة البيئية. كما تم إدراج تدابير في النظام الضريبي من أجل تمكين الشركات من الاستثمار في المصانع والمعدات الجديدة والتعويض عن تكاليف الإنفاق البيئي. وهذا يوفر حافزاً للاستثمار في زيادة كفاية الطاقة. وفي قطاع النقل، تشتمل المبادرات الحكومية التي تنطوي على امكانات الاقتصاد في استخدام الطاقة وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على إصلاحات للسكك الحديدية، وإصلاح النقل البري، وتشجيع الابتكار التقني، وفرض الضوابط على الانبعاثات من السيارات، واعتماد استراتيجية وطنية بشأن استخدام الدراجات، وتحسين كفاءة النقل العام وحافلاته، واستخدام أنواع الوقود البديلة، واستراتيجيات التخطيط والتصميم الحضريين والطلب على خدمات النقل.

٣٠- وقد أخذت الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي تشكل موضوعاً يحظى باهتمام متزايد في استراليا حيث يتم تحقيق فوائد فيما يتصل بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة نتيجة لتحسين وصون مصارف الكربون في الغطاء النباتي والتربة. وقد أعلنت الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩ عقداً للعناية بالأرض والتزم الكومنولث بتخصيص مبلغ ٣٢٠ مليون دولار استرالي لأغراض برامج إدارة الأراضي وغرس الأشجار وحماية الغطاء النباتي المتبقي. كما تم توفير تسهيلات ضريبية لتمكين المنتجين الريفيين من التعويض عن تكاليف الإدارة البيئية. كما تم اعتماد تدابير لإدارة عمليات تمهيد الأراضي والحراجة كجزء من مجموعة واسعة من التدابير المتفق عليها في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من الناحية الايكولوجية والبيان الوطني بشأن سياسة الحراجة.

٣١- كما أن البحوث المتعلقة بعمليات تغير المناخ ورصده قد شكلت مهمة رئيسية بالنسبة لأهم مؤسسات البحوث الاسترالية. ويجري تنفيذ برنامج بحوث أساسي من قبل منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية بالتعاون مع مكتب الأرصاد الجوية والجامعات الرئيسية من أجل بحث الجوانب الأكثر أهمية لتغير المناخ. كما تم وضع برنامج بحوث مخصص لزيادة فهم عمليات تغير المناخ وما ينطوي عليه من جوانب حساسة وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للتكيف. كما تشارك استراليا في التعاون في مجال البحوث على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية.

٣٢- كما تم الاضطلاع بعدد من أنشطة البحوث الأولية بشأن الأثر الاقتصادي لتدابير الاستجابة.

٣٣- وتتجلى أهمية إشراك جميع الأطراف المعنية في استعراض وتنفيذ أنشطة الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال قيام حكومة الكومنولث بإنشاء الفريق الاستشاري الوطني المعني بغازات الدفيئة وتتألف

(عضويته من جماعات المصالح الرئيسية على مستوى المجتمعات المحلية)، وإنشاء محافل تضم منظمات غير حكومية بغية تمكين الوكالات من الاطلاع بشكل مستمر على التطورات الراهنة (في مجال العلم والسياسة العامة) ضمن إطار حكومي مفتوح. وقد تم إنشاء لجنة فرعية معنية بظاهرة الدفيئة تابعة للجنة المشتركة بين الحكومات المعنية بالتنمية المستدامة من الناحية الايكولوجية من أجل النظر في الخيارات المحتملة لتعزيز استراتيجية الاستجابة الوطنية.

٣٤- وتسليماً بالطابع العالمي الذي يتسم به تغير المناخ، تم أيضاً تقديم مساعدة دولية للبلدان النامية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف. ومن الأمثلة على ذلك أن استراليا قد ساهمت بمبلغ ٣٠ مليون دولار استرالي في المرحلة التجريبية لمرفق البيئة العالمية ويعتزم توفير المزيد من الأموال لتجديد موارد المرفق. وتم توفير مساعدات أخرى من خلال مجموعة من المجالات البرنامجية المحددة المتصلة بتغير المناخ.

**الإسقاطات وآثار التدابير**

٣٥- استناداً الى التقديرات الحالية، وإذا لم يتم اتخاذ أية تدابير فيما يتعلق بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة، يتوقع أن تزيد انبعاثات غازات الدفيئة في استراليا من ٥٧٢ مليون طن من معادل ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٩٠ الى ٦٥٤ مليون طن في سنة ٢٠٠٠. وهذا يمثل زيادة قدرها ٨٢ مليون طن أو ما نسبته ١٤ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٠. إلا أن هذا التقدير يتوقف على مدى الدقة الحالية لعدد من الافتراضات واستمرار صحتها، مثل أسعار النفط، ومعدلات النمو السكاني، والأسواق الزراعية، والتغير التكنولوجي.

٣٦- وإذا استمر تطبيق التدابير القائمة على أساس وتيرة تطبيقها الحالي، فإنه يتوقع أن تؤدي هذه التدابير الى خفض الانبعاثات بما مقداره نحو ٤٤ مليون طن من معادل ثاني أكسيد الكربون في سنة ٢٠٠٠. ومن هذا المجموع، يقدر أن تسهم التدابير الرامية الى خفض الانبعاثات من المصادر بما مقداره ٢٩ مليون طن وأن تسهم التدابير الرامية الى تعزيز المصارف بالكمية المتبقية وقدرها ١٥ مليون طن. وإذا أخذت التدابير الحالية في الاعتبار، يتوقع أن تصل انبعاثات غازات الدفيئة في استراليا في سنة ٢٠٠٠ الى ٦٠٦ ملايين طن من معادل ثاني أكسيد الكربون، أي ما يزيد عن مستويات عام ١٩٩٠ بما مقداره ٣٨ مليون طن (٧ في المائة).

**التوجهات المقبلة لاستراليا**

٣٧- لقد توخت الحكومة الاسترالية دائما أن تكون استراتيجية الاستجابة الوطنية بمثابة إطار لاستجابة تدريجية لظاهرة الدفيئة. وسيؤدي استعراض استراتيجية الاستجابة الوطنية من قبل الفريق الاستشاري الوطني المعني بظاهرة الدفيئة الى توفير الإرشادات بشأن التدابير الإضافية المحتملة التي يمكن اتخاذها في المستقبل. وتعكف حكومة الكومنولث حالياً، بالتشاور مع الأطراف المعنية، على دراسة المجالات المناسبة التي يجب أن تركز عليها الجهود التي ستبذل في المستقبل. وتشكل خدمات الطاقة، وتطوير المناطق الحضرية والهياكل الأساسية، والنقل، والتجارة والصناعة، وحفظ المصارف وتعزيزها ستة مجالات يمكن للتدابير المحتملة أن تستخلص منها.

٣٨- وسيكون للجنة المشتركة بين الحكومات المعنية بالتنمية المستدامة من الناحية الايكولوجية والتي تشتمل على ممثلين من الوزارات الرئيسية على مستوى الكومنولث والولايات والأقاليم، بالاشتراك مع الفريق الاستشاري الوطني المعني بظاهرة الدفيئة، دور أساسي في تقييم الفرص المتاحة لتطوير استراتيجية الاستجابة الوطنية. كما أن الفريق العامل المؤلف من مسؤولي الكومنولث سيساعد في تسهيل عملية النظر في اتخاذ المزيد من التدابير في عام ١٩٩٤. كما أن حكومة الكومنولث تسلّم بالحاجة الى مشاركة الأطراف الرئيسية المعنية مشاركة نشطة في هذه العملية والمساهمة فيها. وفي الوقت نفسه تشكل امكانيات التعاون الدولي على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف أحد مجالات النشاط في المستقبل.

- - - - -